E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.2/2021/8/Rev.2
E/ESCWA/EC.8/2021/5
23 November 2021
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الثامن
عمَّان، 23-24 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

حزمة أدوات الإسكوا لدعم الدول في تصميم سياسات اجتماعية متكاملة

موجز

في إطار دعم تصميم سياسات اجتماعية متكاملة تربط بين الرؤى الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية، قامت الإسكوا بتصميم حزمة من الأدوات السياساتية في مجالات عديدة. ومن هذه المجالات قياس الفقر المتعدد الأبعاد، وتحديد الاحتياجات الجديدة لسوق العمل الناتجة عن الثورة الصناعية الرابعة، وتحليل السياسات من منظور العدالة الاجتماعية، وتقييم المؤسسات من منظور المساواة بين الجنسين.

وتقدّم هذه الوثيقة عرضاً موجزاً لهذه الأدوات. واللجنة التنفيذية مدعوّة إلى الاطلاع على الأدوات وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأن تطويرها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي	30-4	3
ألف- أداة داعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد	9-4	3
باء- التعمُّق في تحليل الوضع الراهن: المرصد العالمي لسياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19	15-10	5
جيم- أدوات لدعم التوقعات والإسقاطات: مرصد الإسكوا للوظائف	21-16	6
دال- أداة التشخيص والتخطيط لبناء القدرة على الصمود الاقتصادي الحضري أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها	30-22	7
ثانياً- دعم مواءمة الجهود الوطنية مع المعايير الدولية: أداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات في المنطقة العربية	36-31	9
ثالثاً- دعم الإصلاح التشريعي وصنع السياسات القائمة على العدالة	49-37	10
ألف- أداة لدعم تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون	42-37	10
باء- أداة تقييم الثغرات في مراعاة السياسات والبرامج العامة للعدالة الاجتماعية	49-43	12
رابعاً- تحليل وضع المؤسسات والرفع من قدراتها	62-50	14
ألف- أداة تقييم القدرات المؤسسية	55-50	14
باء- تحليل وضع المؤسسات من منظور المساواة بين الجنسين ومساعدتها على تحقيقها	62-56	15
خامساً- تقييم الحيز المالي والتبعات المالية للسياسات الاجتماعية	67-63	17
سادساً- خلاصة	68	17

مقدمـة

1- الاقتصاد العالمي والعربي في ركود بسبب الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19، التي تسببت بخسائر مالية وبشرية سيعاني منها العالم بأسره لسنوات عديدة قادمة. وبحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، خسرت الدول العربية ما يقارب 180 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وزاد عدد الفقراء حوالي 16 مليون شخص في المنطقة وتفاقمت البطالة، ما حدَّ من قدرة الوصول إلى التعليم والصحة وغيرهما من الحقوق الأساسية للإنسان. كما تفاقمت أوجه عدم المساواة والتمييز المتفشّية أصلاً في المنطقة، فعلى سبيل المثال زادت الفجوة في الأجور بين النساء والرجال إلى نسبة 79 في المائة.

2- تتشابك التحديات الناجمة من جائحة كوفيد-19 مع تلك التي كانت تعاني منها المنطقة العربية قبلها، وخاصة فيما يتعلق بتفكك السياسات وغياب التكامل في ما بينها. وفي ظل الظروف الصعبة الراهنة، أصبح من الضروري تغيير نهج التنمية وتبني سياسات شاملة ومتصلة لتحقيق الأهداف المرجوة. كما أصبح من الضروري توفير أدوات سياساتية عملية تمكّن صانعي السياسات من تحديد بدائل سياساتية يمكن الاختيار من بينها ما يتناسب مع الواقع الوطني ويتلاءم مع الإمكانات المالية والبشرية المتاحة.

3- ومن هذا المنطلق، أعدت الإسكوا حزمة من الأدوات السياساتية من شأنها مساعدة الدول العربية على اتخاذ قرارات مناسبة في وقت سريع وبدون تكاليف مالية. وفيما يلي عرض لمجموعة مختارة من تلك الأدوات. ويتبع العرض تسلسل الأقسام كما يلي: **أولاً:** تحليل الوضع الاجتماعي والاقتصادي (من خلال احتساب الفقر والتعمّق في تحليل الوضع الراهن ثم الانتقال إلى التوقعات والإسقاطات)؛ **ثانياً:** مواءمة الجهود الوطنية مع المعايير الدولية؛ **ثالثاً:** الاضطلاع بالإصلاحات التشريعية بعد حشد الإرادة السياسية وضمان المشاركة الواسعة لجميع المعنيين في صياغة السياسات وتنفيذها وتقييمها؛ **رابعاً:** تحليل وضع المؤسسات والرفع من قدراتها؛ **وخامساً:** تقييم الحيز المالي والتبعات المالية للسياسات الاجتماعية لتأمين ما يلزم من التمويل.

أولاً- تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي

ألف- أداة داعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد
(https://mpi.unescwa.org)

4- **الهدف من الأداة:** تهدف الأداة إلى احتساب الأدلّة الوطنية للفقر المتعدد الأبعاد وتقييم البدائل المطروحة أمام صانعي السياسات بأسلوب متطور وشفاف وتشاركي. وتساعد الأداة في تحليل المجتمع وفئاته المختلفة، كتحديد الطبقة الوسطى أو غيرها، ويمكن مواءمتها لتحديد الفقر الذي يطال مجموعة محدّدة من السكان، مثل النساء.

5- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** تحصر معظم الدول الفقر في الفقر المادي الأحادي الجانب وتحسبه بناءً على هذا المفهوم الضيق، عوضاً عن اعتماد مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد، الذي يقيس أوجه الحرمان المتداخلة في الصحة و/أو التعليم و/أو مستوى المعيشة. وعند اعتماد القياس المادي حصراً، يصعب تحديد أسباب الفقر ومعرفة خصائص الفئات التي يطالها ومتابعة تغيُّراته على مر الوقت. وهذا يعيق اتخاذ القرارات الفعالة

وتخصيص الموارد الوطنية، المحدودة أصلاً، بكفاءة لضمان إيصالها لمن هم في أمسّ الحاجة إليها، ويصعّب عملية اعتماد سياسات متكاملة تعالج جوانب الفقر المتعددة بشكل مترابط. كما كانت عملية حساب الفقر تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلّب موارد وجهود كبيرة.

6- **وصف الأداة:** تم تطوير أداة احتساب الفقر على منصة إلكترونية تتصف بسهولة الاستخدام والمرونة لمساعدة متخذي القرار على تصميم دليل وطني للفقر المتعدد الأبعاد بدرجة عالية من الشفافية، باستخدام تشخيصات وبدائل متعددة. ويُبنى الدليل على بيانات المسوح الوطنية لتعداد السكان الذين يعيشون في الفقر وقياس عمق الحرمان المتعدد الأبعاد الذي يعانون منه. وتوفر الأداة القدرة على تحليل مساهمة أبعاد الفقر المختلفة في درجة الفقر، وحساب الفقر حسب المناطق، واعتماد متغيرات ديمغرافية أخرى مثل الجنس أو العمر أو المنطقة الجغرافية، وتتبُّع حالة الفقر ونموه أو انخفاضه عبر الزمن، والقيام بمقارنات ما بين الدول العربية. وتساعد السيناريوهات التي تقدمها الأداة في وقت قصير جداً وبدون تكلفة على تصميم السياسات الوطنية وتقييمها ووضع تصورات سياسية احترازية للمستقبل. وفي مرحلة لاحقة، ستوفر الأداة إمكانية احتساب أثر الصدمات، الإيجابية أو السلبية، على مستوى الفقر المتعدد الأبعاد، مثل تداعيات جائحة COVID-19 أو الحروب أو النمو الاقتصادي.

7- **مزايا الأداة:** تمكّن الأداة صانعي السياسات من الاضطلاع بما يلي:

(أ) بناء سيناريوهات وبدائل لاحتساب الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى الوطني في وقت قياسي وبسرعة وكفاءة عالية؛

(ب) توفير الجهود والموارد من حيث الوقت والتكلفة؛

(ج) استكمال ما يوفره الفقر النقدي من معلومات لرسم صورة كاملة عن الفقر؛

(د) تتبُّع تطوّر الفقر المتعدد الأبعاد عبر الزمن؛

(هـ) تصميم تدخلات سياسية للحد من الفقر مبنية على الأدلة؛

(و) المواءمة بين السياسات الاجتماعية المختلفة الهادفة إلى القضاء على الفقر؛

(ز) تخصيص الموارد الوطنية بشكل أكثر كفاءة.

8- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** تم تقديم الأداة لفريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية التابع للجنة التنمية الاجتماعية في الإسكوا في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 عبر الإنترنت. وقد لاقت الأداة ترحيب الفريق وردود فعل إيجابية من ممثلي الدول الأعضاء.

9- **الدول التي طبقت أو تطبق الأداة:** يتم حالياً تطبيق الأداة في العراق ومصر بالتعاون مع وزارة التخطيط في البلدين.

باء- التعمُّق في تحليل الوضع الراهن: المرصد العالمي لسياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19
(http://tracker.unescwa.org)

10- **الهدف من الأداة:** تزويد الدول وكافة أصحاب المصلحة بمعلومات تفصيلية حول الاستجابات لجائحة كوفيد-19 وتدابير الحماية الاجتماعية التي تم اتخاذها للتخفيف من آثارها.

11- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** تعددت مصادر المعلومات حول تدابير الحماية الاجتماعية والحوافز المالية التي قدّمتها دول العالم استجابةً لجائحة كوفيد-19، ولم تقدّم صورة كاملة بحسب مفهوم موحد لطبيعة التدابير.

12- **وصف الأداة:** المرصد هو منصة تفاعلية تقدّم تدابير الحماية الاجتماعية التي اعتمدتها 194 دولة، من ضمنها الدول العربية، للتصدي لجائحة كوفيد-19 والاستجابة لآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية. ويوفر المرصد المعلومات بحسب أنواع تدابير الحماية الاجتماعية بطريقة منسقة، وبحسب الأقاليم، وذلك لتسهيل المقارنات. كما يوفر المرصد خرائط ومعلومات بشأن تدابير الحماية الاجتماعية الخاصة بكل بلد أو إقليم، إلى جانب تدابير السياسة العالمية المنسقة بشأن الحماية الاجتماعية. ونظراً لوفرة المعلومات التي يحتويها المرصد، يُشكّل مصدراً موثوقاً للمعرفة للحكومات والممارسين للتعلم من الأقران ومتابعة سياسات الاستجابة للجائحة والإخبار عنها.

13- **مزايا الأداة:** يتميز المرصد بوفرة المعلومات وتبويبها بحسب نوع خدمات الحماية الاجتماعية ومصادرها. ويسهل المرصد على مستخدميه استخراج المعلومات حول دولة معينة أو منطقة محددة بعدة أشكال، وإجراء المقارنات.

14- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** تم عرض المرصد على الدول العربية خلال فعاليّتين إقليميّتين وفعالية دولية:

(أ) اجتماع لفريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية، عُقد في 22 نيسان/أبريل 2020 عبر الإنترنت، لمناقشة "سياسات الاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد-19 الاقتصادية والاجتماعية: الحماية الاجتماعية"؛

(ب) اجتماع استثنائي للجنة المرأة في الإسكوا بشأن "سياسات الاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد-19 الاقتصادية والاجتماعية: المساواة بين الجنسين"، عُقد في 23 نيسان/أبريل 2020 عبر الإنترنت؛

(ج) حفل افتراضي دولي لإطلاق الأداة على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، عُقد في 13 تموز/يوليو 2021.

15- **الدول التي طبقت أو تطبق الأداة:** تستفيد جميع الدول العربية وغير العربية من المرصد.

جيم- أدوات لدعم التوقعات والإسقاطات:
مرصد الإسكوا للوظائف

16- **الهدف من الأداة:** الهدف الرئيسي للأداة هو دعم الدول في الاستعداد للتغيير القادم في الوظائف والمهارات في إطار الثورة الصناعية الرابعة، مع مراعاة عدد الوظائف المطلوبة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وكذلك مراعاة الخصائص الوطنية. ومرصد الإسكوا للوظائف، وهو أداة لاحتساب الطلب على العمل باستخدام البيانات الضخمة، سيمكّن صانعي السياسات في الدول الأعضاء من تقصي الطلب على المهارات الجديدة وبالتالي اتخاذ ما يلزم من تدابير لتوفيرها من خلال برامج التعليم والتدريب، ولتغيير ما يلزم في أنظمة سوق العمل.

17- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** ستقضي الثورة الصناعية الرابعة حتماً على العديد من أنواع العمل الحالية، ولكن إذا تمت الاستفادة منها بشكل صحيح، ستوفر كذلك أنواعاً جديدة من العمل. ومن التحديات المتصلة بالاستعداد لهذه التغيُّرات صعوبة التنبؤ بوظائف المستقبل بسبب الافتقار إلى المعلومات في الوقت المناسب لرصد التغيُّرات في احتياجات سوق العمل؛ وعدم التواؤم بين رأس المال البشري والطلب في سوق العمل؛ وعدم ملاءمة سياسات وأنظمة سوق العمل الحالية مع التغيُّرات السريعة التي تحدثها الثورة الصناعية.

18- **وصف الأداة:** يستخدم مرصد الإسكوا للوظائف البيانات الضخمة لمراقبة التغيُّرات في سوق العمل وتوقُّع المهارات المطلوبة للتعامل مع "الطابع الديناميكي" للثورة الصناعية الرابعة.

19- **مزايا الأداة:** تمكن الأداة صانعي السياسات من التالي:

(أ) التعرف إلى الوضع الحالي للطلب في سوق العمل؛

(ب) استكمال مسوحات المؤسسات ومسوحات القوى العاملة؛

(ج) التنبؤ بالمهارات الجديدة التي ستكون مزدهرة في السنوات القادمة؛

(د) رصد ما إذا كانت أسواق العمل العربية تتيح وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الوظائف وتدعم تحقيق المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) تقييم تأثير التكنولوجيا على سوق العمل، كإيجاد فرص جديدة وإلغاء أنواع من الوظائف، من خلال مراقبة المهارات المطلوبة؛

(و) مساعدة القطاع الخاص في إعادة تأهيل الموظفين لمواكبة الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل؛

(ز) إرشاد الجامعات في عملية بناء برامجها بكفاءة لتلائم متطلبات سوق العمل الجديدة.

20- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** حتى الآن، تم عرض هذه الأداة على الدولة اللبنانية.

21- **الدول التي طبقت أو تطبق الأداة:** يتم حالياً التشاور لتطبيق الأداة مع بعض الدول.

دال- أداة التشخيص والتخطيط لبناء القدرة على الصمود الاقتصادي الحضري أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها

(https://urbanresiliencehub.org/wp-content/uploads/2021/03/Resilience-Diagnostic-Planning-Tool-Feb2021.pdf)

22- **الهدف من الأداة:** تُعتبر هذه الأداة، التي تم تطويرها بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، واللجان الإقليمية الأربع الأخرى التابعة للأمم المتحدة، الأولى من نوعها على الصعيد العالمي. وتهدف إلى مساعدة المدن على فهم نقاط القوة والضعف الكامنة في ترتيباتها المؤسسية والتشغيلية من منظور التعافي وبناء القدرة على الصمود الاقتصادي وتقييم هيكل اقتصادات المدن وأدائها، وذلك من أجل بلورة فهم واضح للأداء/الوضع الاقتصادي لكل مدينة ولكيفية انعكاسه على درجة هشاشتها وقدرتها على الصمود، ودعم عملية تصميم وتنفيذ خطط/استراتيجيات التعافي لمعالجة الثغرات، وتسريع التعافي على نحو أفضل وتحسين القدرة على الصمود على المدى الطويل.

23- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** لقد كشفت أزمة كوفيد-19، في جميع أنحاء العالم، عن أشكال عدم مساواة كانت قائمة أساساً جنباً إلى جنب مع تزايد الرخاء في بعض الشرائح المجتمعية، كعدم المساواة في الدخل، وعدم المساواة الرقمية، وسوء نُظُم الصرف الصحي، وسوء التخطيط المدني، وضعف قواعد البيانات، والأنشطة غير النظامية، والهشاشة، وعدم كفاية نُظُم الحوكمة. وقد أدت الأزمة الراهنة في بعض الحالات إلى تفاقم هذه الظواهر. وأتاحت الاستجابة لجائحة كوفيد-19 دروساً في تقديم الإغاثة الفورية إلى السكان المحتاجين والشروع في عمليات التعافي والتجديد نحو مجتمعات أكثر إنصافاً واستدامةً في المستقبل.

24- وعليه، تم تطوير أداة التشخيص والتخطيط التي تركز على جمع البيانات المصنفة وتحليلها، خصوصاً بالنسبة إلى الفئات السكانية التي قد تكون معرضة بوجه خاص للصدمات الاقتصادية الناجمة عن أحداث مقبلة مماثلة لجائحة كوفيد-19، ولا سيما النساء اللواتي تضررن أكثر من غيرهن من الأزمة. ويفترض أن تكون البيانات مصنفة قدر الإمكان. فكلما زاد تصنيف البيانات حسب نوع الجنس وفئات أخرى (كحالة الهجرة واللجوء والنزوح الداخلي والمنطقة الجغرافية، وغيرها)، كلما أصبح التحليل الناتج عنها أكثر أهمية، وكلما أمكن توجيه تصميم تدابير التعافي الشامل وبناء القدرة على الصمود. وتركز الأداة على جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في رصد المتغيرات المرتبطة بظروف سوق العمل وبيئة الأعمال والحوكمة الاقتصادية والبيئة المالية والبنية الأساسية والنفاذ.

25- **وصف الأداة:** لأغراض أداة التشخيص والتخطيط، تُعرَّف القدرة على الصمود على أنها قدرة وإمكانية المدن أو المناطق الحضرية على التخطيط للصدمات السلبية على اقتصادها وتوقعها، بما في ذلك الضغوط الطويلة الأجل، وتخصيص الموارد وإعادة تخصيصها وتعبئتها لتحمّل تلك الصدمات والتعافي منها وإعادة البناء على نحو أفضل، مع وضع اقتصاداتها على طريق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز قدرتها في الوقت نفسه على التصدي لأي صدمات في المستقبل. ولقد تبيّن أن عدم المساواة، في جميع أبعاده مثل الدخل (على مستوى مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية) والأصول المنتِجة (مثل الأرض أو المهارات) والجغرافية (مع التوزيع غير المتكافئ للفرص الاقتصادية والتوزيع المكاني للخدمات في المناطق الإدارية في بلد ما)، يشكل تهديداً للتنمية الاقتصادية خصوصاً وللتنمية عموماً وبالتالي للقدرة على الصمود الاقتصادي. وينبغي أن تشكل معالجة مسألة عدم المساواة المتصلة بالدخل وبغيره جزءاً رئيسياً من أي استراتيجية تهدف إلى بناء القدرة على الصمود الاقتصادي الحضري في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

26- وعليه تتكون أداة التشخيص والتخطيط من خمسة مكونات للمرونة الحضرية (ظروف سوق العمل، وبيئة العمل، والحوكمة الاقتصادية، والبيئة المالية، والبنية التحتية للخدمات والنفاذ). وترصد الأداة المرونة الاقتصادية الحضرية والقدرة على التعافي من خلال 17 مؤشراً أساسياً و59 مؤشراً فرعياً لتحديد نقاط القوة والضعف للمدينة حول الموضوع، وتوفر **اقتراحات** لمجالات التطوير. وتطبق الأداة مبدأي الشمول والمراعاة لمنظور المساواة بين الجنسين في عملية التعافي وتحقيق المرونة الحضرية.

27- تُعتبر أداة التشخيص والتخطيط أداة ديناميكية يمكن تكييفها مع الظروف المحلية ويمكن استخدامها من قِبل حكومات المدن في عملية التقييم الذاتي بهدف التخطيط، بحسب الأدلة، للتعافي وبناء المرونة (القدرة على الصمود) على المدى الطويل. وخلال عملية جمع البيانات، تُبذل جهود لضمان تصنيف البيانات على أساس الجنس والفئات المجتمعية المهمشة التي تتأثر بالصدمات الاقتصادية. وتعتمد أداة التشخيص على مؤشرات نوعية وكمية (بما في ذلك المؤشرات المركبة عند الضرورة) موزعة على مكونات المرونة الاقتصادية الحضرية، وهي قدرة بيئة الأعمال المحلية على الصمود، وقدرة سوق العمل المحلية على الصمود، وقدرة النظام المالي المحلي على الصمود، وقدرة الحوكمة الاقتصادية على الصمود، وقدرة البنية التحتية للخدمات الأساسية على الصمود والترابط. وتُترجم المؤشرات، سواءً كانت كمية أو نوعية، إلى مقاييس أداء متدرجة من A (أثر مباشر على المرونة الاقتصادية الحضرية) إلى F (لا أثر مباشر على المرونة الاقتصادية الحضرية). ويترجم الجزء الثاني من الأداة أداء المدينة الذي تم رصده من خلال تطبيق الأداة إلى خطة للتعافي وبناء المرونة الاقتصادية الحضرية مع تفصيل إجراءات محددة من شأنها أن تساعد المدينة على معالجة مكامن ضعفها في المجال والاستفادة من نقاط قوتها في آن واحد.

28- **مزايا الأداة:** توفر الأداة قاعدة بيانات للمدينة قيد البحث من خلال رصد المؤشرات الرئيسية والفرعية بشقيها الكمي والنوعي المفصلة حسب نوع الجنس. ومن خلال عملية الرصد، تتميز الأداة بتسليط الضوء على نقاط قوة وضعف المدينة والتي تشكل الأساس لبناء خطة التعافي المحلية والشاملة حول الموضوع. وتتميز الأداة أيضاً باعتمادها نهج الشمول في رصد البيانات من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة في عمليتي الرصد والتخطيط ومنها الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والأكاديميين والأكاديميات ومنظمات المجتمع المحلي. ومن خلال هذا النهج تأخذ الأداة في الاعتبار مبدأ "عدم إهمال أحد".

29- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** تم تقديم الأداة لأول مرة في ورشة عمل افتراضية عالمية حول "فهم المرونة الاقتصادية الحضرية خلال وبعد جائحة كوفيد-19" في 17 كانون الاول/ديسمبر 2020، ثم في ورشة عمل افتراضية عالمية ثانية في 15 شباط/فبراير 2021، وخلال حوار سياساتي عالمي حول سبل تعزيز الصمود الاقتصادي الحضري خلال جائحة كوفيد-19 وبعدها في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021. كما نظمت الإسكوا خمس ورشات عمل محلية:

(أ) ورشة عمل تشخيص المرونة الاقتصادية الحضرية في مدينة بيروت ووضع رؤية أصحاب المصلحة (بيروت، 29 آذار/مارس 2021) وورشة ثانية للتخطيط للتعافي الاقتصادي الحضري واستكمال وضع الرؤية (بيروت، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021)؛

(ب) ورشة عمل تشخيص المرونة الاقتصادية الحضرية في مدينة الكويت ووضع رؤية أصحاب المصلحة (الكويت، 15 نيسان/أبريل 2021) وورشة ثانية للتخطيط للتعافي الاقتصادي الحضري واستكمال وضع الرؤية (الكويت، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)؛

(ج) ورشة عمل تشخيص المرونة الاقتصادية الحضرية في مدينة الإسكندرية ووضع رؤية أصحاب المصلحة (الإسكندرية، مصر، 10 أيار/مايو 2021).

30- **المدن التي طبقت أو تطبق الأداة:** مصر (مدينة الإسكندرية)، لبنان (مدينة بيروت) والكويت (مدينة الكويت).

ثانياً- دعم مواءمة الجهود الوطنية مع المعايير الدولية: أداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات في المنطقة العربية

(https://ispar.unescwa.org/about.aspx)

31- **الهدف من الأداة:** تحليل التأثير المحتمل لسياسات محددة على التصنيف الوطني في مؤشرات دولية مختارة.

32- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** تسجل معظم الدول العربية أداءً ضعيفاً في العديد من المؤشرات الدولية المعتمدة بشكل واسع. وهي غالباً ما تعمل بجدية على تحسين ترتيبها فيها، ولكن جهودها لا تؤدي بالضرورة إلى رفع ترتيبها مقارنة بدول عربية أخرى، أو بدول أجنبية، أو بدول ذات اقتصادات مشابهة. وهذا يجعل عملية قياس ومراقبة وتقييم أداء السياسات المتصلة صعبة.

33- **وصف الأداة:** تم تصميم أداة محاكاة المؤشرات الدولية على منصة إلكترونية سهلة الاستخدام، تقدم معلومات وبيانات عن 140 دولة حول أداءها في المؤشرات الدولية التالية:

(أ) مؤشر الفجوة بين الجنسين؛

(ب) مؤشر سهولة ممارسة الأعمال؛

(ج) مؤشر القدرة التنافسية؛

(د) المؤشر العالمي للأمن السيبراني (الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات)؛

(ه) مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال (الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات)؛

(و) مؤشر جاهزية الشبكة؛

(ز) مؤشر الابتكار العالمي؛

(ح) مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية (الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة)؛

(ط) مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي؛

(ي) مؤشر المشاركة الإلكترونية؛

(ك) مؤشر التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين؛

(ل) مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي.

34- ويتم حالياً تطوير الأداة لتغطي أيضاً المؤشرات التالية:

(أ) مؤشر الحرية الاقتصادية؛
(ب) المؤشر العالمي للشمول المالي؛
(ج) مؤشر سيادة القانون؛
(د) مؤشر الرخاء العالمي؛
(هـ) مؤشر المرأة والسلام والأمن.

35- **مزايا الأداة:** تمكن أداة محاكاة المؤشرات العالمية صانعي القرار من التالي:

(أ) الوصول إلى المؤشرات الدولية المهمة ذات التأثير الأكبر على النتائج التنموية، وإجراء مقارنات بين 140 دولة سواء بشكل مزدوج لدولة مع دولة أخرى، أو لدولة مع مجموعة من الدول يتم اختيارها وطنياً؛

(ب) التعرف على خبرات الدول الأخرى المختارة والسياسات المتخذة التي ساعدت على رفع ترتيبها؛

(ج) ربط السياسات الوطنية بالنتائج، وتحديد أفضل السياسات وأكثرها قدرة وتأثيراً لتحقيق الأهداف الوطنية؛

(د) التعرف على تأثير السياسات المخططة والمتصورة على ترتيب الدولة المتوقع في المؤشرات الدولية؛

(هـ) تعزيز القدرة على اتخاذ القرار بشأن السياسات الاستراتيجية اللازم اعتمادها وأفضل الطرق لتخصيص الميزانية التي من شأنها تحسين أداء الدولة ورفع ترتيبها في المؤشرات الدولية.

36- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** تم عرض الأداة على تونس والجزائر والمغرب، وقد لاقت ترحيبها.

ثالثاً- دعم الإصلاح التشريعي وصنع السياسات القائمة على العدالة

ألف- أداة لدعم تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون
(http://genderjustice.unescwa.org)

37- **الهدف من الأداة:** تعرض الأداة القوانين الوطنية في الدول العربية وتحلّل مدى انسجامها مع المعايير والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، والتوصيات العامة للجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والمعايير الدولية الخاصة باتفاقيات منظمة العمل الدولية بهدف تبيان الفجوات

وتشجيع الدول على تعديل التشريعات بما ينسجم والالتزامات الدولية من جهة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى، لا سيما الهدف الخامس.

38- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** في الدول العربية، لا يزال يغلب استخدام مفهوم ضيق للعدالة يُعنى فقط بالمساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز القائم على نوع الجنس، مع عدم الأخذ في الاعتبار ضرورة وضع آليات فعالة للمحاسبة وتقليص الفجوة التشريعية التي تسهم في عدم المساواة بين الجنسين.

39- **وصف الأداة:** تأتي الأداة التفاعلية على شكل جدول توصيفي وخارطة يقدمان موجزاً للأطر القانونية على المستوى الإقليمي، والتوصيات العامة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقيات منظمة العمل الدولية، ويحددان بصرياً القوانين التي تؤثر على تحقيق المساواة بين الجنسين في ضوء المعايير الدولية. ويرتكز الجدول التوصيفي والخارطة الإقليميان على تبيان مدى انسجام القوانين الناظمة في كل بلد مع أسس المساواة بين الجنسين باستخدام نظام بسيط من أربعة ألوان لمقارنة القوانين قيد الدرس، وتقدم الأداة معلومات حول خمسة محاور رئيسية تشمل النصوص القانونية والسياسات العامة التي تتبناها الحكومات:

(أ) الإطار القانوني الكلي بما يشمل وضع المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ب) القوانين الداعمة لمناهضة العنف ضد المرأة؛

(ج) القوانين الناظمة للأحوال الشخصية والزواج؛

(د) القوانين الناظمة للعمل والمشاركة الاقتصادية؛

(هـ) القوانين الناظمة للحقوق الإنجابية.

40- **مزايا الأداة:**

(أ) تعتمد الأداة على معلومات تم مراجعتها وتصديقها من قِبل الآليات الوطنية للمرأة في الدول العربية؛

(ب) تساهم الأداة في توفير خارطة بصرية للتعرف على التشريعات التي تحتاج إلى مزيد من الانتباه والمواءمة والتعديل لتوفر الضمانات اللازمة لتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛

(ج) تتيح الأداة التعرف إلى خبرات الدول العربية في مجال تبني وتعديل القوانين المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين؛

(د) تحتوي الأداة على نصوص القوانين الوطنية لجميع الدول العربية فيما يخص القوانين قيد الدرس.

41- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** تم عقد اجتماع إقليمي في بيروت في كانون الأول/ديسمبر 2018 لعرض التقارير الوطنية تبعه عقد اجتماع إقليمي في عمَّان في تشرين الثاني/نوفمبر 2019

لعرض الأداة بشموليتها بما فيها الجدول التوصيفي والخارطة التفاعلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عُرضت الأداة وأساليب استخدامها على جميع الدول العربية في ورشة عمل استهدفت أعضاء لجنة الإسكوا الحكومية الفرعية حول المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. كما تم عقد ثلاثة اجتماعات على هامش لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة في دوراتها الثالثة والستين والرابعة والستين والخامسة والستين بمشاركة رفيعة المستوى من ممثلي الدول العربية.

42- **الدول التي طبقت أو تطبق الأداة:** شارك في إعداد التقارير الوطنية 18 دولة عربية وهي: الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عُمان، دولة فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، واليمن.

باء- أداة تقييم الثغرات في مراعاة السياسات والبرامج العامة للعدالة الاجتماعية

(https://www.unescwa.org/ar/publications/أداة-تقييم-ثغرات-مراعاة-سياسات-عامة-عدالة-اجتماعية)

43- **الهدف من الأداة:** تقدّم الأداة تحليلاً لمدى إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة والبرامج التنموية التي تقوم المؤسسات العامة بتطويرها وتنفيذها، من خلال تحديد الفجوات والنواقص من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية.

44- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** تعترض السياسات العامة في الدول العربية معوّقات أساسية ومتلازمة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا سيما في الدول ذات الإمكانات الضعيفة والتي تعاني من نزاعات أو المتأثرة بها. وتتضمن هذه المعوّقات: ازدياد اللامساواة والتهميش الاجتماعي، وغياب تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وضعف القدرات وقلة الموارد المتوفرة لمكافحة الفقر، وعدم اعتماد المنظور الحقوقي للتنمية، وغياب رؤية وطنية واضحة ومتكاملة وطويلة المدى، وغيرها. وغالباً ما تتبعثر الجهود الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين جهات ومؤسسات مختلفة تفتقد إلى تنسيق فعال في ما بينها، وإلى الاتساق في السياسات. ويتفاقم أثر المعوّقات بسبب نقص الإحصاءات والبيانات وضيق الحيز المالي والبيئة اللازمة للقيام بالإصلاحات المطلوبة، مما يزيد من عدم اللامساواة حتى في ظل الجهود المبذولة

45- **وصف الأداة:** تتكون الأداة من مدخل مفاهيمي، ومجموعة من الفقرات حول التقييم وكيفية تطبيقه، واستمارة من 22 سؤالاً بشأن المحاور التالية:

(أ) المعرفة والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) التوافق بين الأطراف المعنية حول الخيارات السياسية؛

(ج) الأطر التشريعية والتنظيمية؛

(د) الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية.

46- يتم استخدام الأداة بشكل ذاتي من قِبل الدول لتقييم قدراتها على دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في صنع السياسات، والأداة متاحة على منصة إلكترونية خاصة تسمح بتتبُّع تطورات التقييم واستخلاص النتائج إلكترونياً.

47- **مزايا الأداة:** تساعد الأداة صانعي القرار على:

(أ) زيادة وعي أصحاب القرار في الوزارات والمؤسسات العامة بضرورة دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة؛

(ب) رصد واقع المؤشرات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية حيث تخصص لكل مؤشر مجموعة من المتطلبات/المعايير والقواعد الأساسية (موارد بشرية، موارد مادية، إطار تشريعي، قوانين...)؛

(ج) متابعة التقدّم المحرز بشكل مستمر/منتظم من خلال عملية تقييم ذاتي وإعداد تقارير دورية بشأن ما تحقق والتحديات التي لا تزال قائمة؛

(د) تحديد عملي للثغرات في المجالات التالية: (1) المعرفة والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ (2) التوافق بين الأطراف المعنية حول الخيارات السياسية؛ (3) الأطر التشريعية والتنظيمية؛ و(4) الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية؛

(ه) تمكين المؤسسات الحكومية من التوصل إلى حلول محلية وإصلاحات لمعالجة العوائق وتذليل التحديات التي تحول دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات.

48- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:**

(أ) تم عرض الأداة على وزارة الشؤون الاجتماعية بتونس بهدف تطبيقها؛

(ب) تم عرض الأداة على الدول العربية في اجتماع إقليمي رفيع المستوى عُقد افتراضياً في كانون الأول/ديسمبر 2020. وتم تدريب خبراء من الدول العربية وصانعي القرار على استخدام الأداة من خلال ورشة عمل إقليمية عُقدت في نيسان/أبريل 2021 ومناقشة كيفية استخدامها وتطبيقها بشكل ذاتي ومستقل وتبعاً لخصوصيات وأولويات كل بلد، وكيفية استخدام المنصة الإلكترونية للأداة.

49- **الدول التي طبقت أو تطبق الأداة:** طبقت تونس الأداة على "السياسة العامة والبرامج الموجّهة لفائدة الشبّان المهمّشين واليافعين ذوي الصعوبات والغير متكيّفين اجتماعياً". وتم ذلك بشكل تشاركي مع وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال تكوين فريق عمل مصغّر ممثل عن الإدارات المركزية في الوزارة، عمل على جمع البيانات ومراجعة الوثائق والتقارير ذات الصلة. كما تم عقد ورشتي عمل وطنيتين، الأولى مع فريق العمل في أيلول/سبتمبر 2020 بحضور ممثلين عن 10 وزارات معنية لتطبيق الأداة على السياسة المختارة، والثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لعرض النسخة النهائية لأداة التقييم. وقد نتج عن ذلك إعداد خطة عمل لسد الفجوات الناتجة عن التحليل، ووضع آلية لتفعيل استعمال أداة تقييم الثغرات في كل السياسات العامة التي تشرف على تنفيذها مختلف الوزارات واعتماد الأداة على الصعيد الوطني بعد المصادقة عليها. وقد تم رفع توصية لرئاسة الحكومة حول إصدار نص قانوني لإدراج مبادئ العدالة الاجتماعية في جميع السياسات والإصلاحات

الكبرى والوثائق الحكومية. وعلى المستوى الإقليمي، يجري العمل حالياً على استخدام الأداة في جميع الدول العربية وتطبيقها على السياسات الوطنية حول الأجور وحماية العاملين.

رابعاً- تحليل وضع المؤسسات والرفع من قدراتها

ألف- أداة تقييم القدرات المؤسسية

(https://www.unescwa.org/ar/publications/منهجية-تقييم-القدرات-المؤسسية)

50- **الهدف من الأداة:** تهدف الأداة إلى دعم المؤسسات في مواجهة التحديات المرتبطة بالضعف والهشاشة.

51- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** في حالة النزاع والهشاشة تكون قدرات المؤسسات ضعيفة للغاية ومواردها شبه معدومة، وفي مثل هذه الظروف من الصعب تقييم قدرات المؤسسات بناءً على منهجيات جاهزة ونهج معياري موحد لما يجب أن تكون عليه هذه المؤسسات بغض النظر عن الظروف. لقد قمنا بتطوير هذه المنهجية لسد هذه الفجوة المفاهيمية، حيث يقوم أصحاب المصلحة داخل المؤسسات بتقييم قدراتهم ذاتياً بناءً على الأولويات والمهام الظرفية التي يتعين عليهم القيام بها، في ظل ندرة كبيرة في الموارد. بناءً على نتائج التقييم، يتم استثمار الموارد والطاقات القليلة المتاحة في رفع قدرات المؤسسات لتلبية الأولويات الظرفية الملحة. وتمكن المؤسسات من القيام بمهامها الأساسية في حالة النزاع والهشاشة يساعدها على عكس الاتجاه السلبي، واستعادة ثقة الناس بها تدريجياً، وإعادة بناء القدرات والموارد بشكل تراكمي.

52- **وصف الأداة:** تعمل الأداة على دراسة قدرة واحدة أو مجموعة قدرات مؤسسية معينة ضمن مؤسسة معينة، والتعمّق في دراسة المعطيات والمعلومات والبيانات التي جُمعت حول المؤسسة المعنية؛ قياس قدرة واحدة أو مجموعة من قدرات محدّدة في أكثر من مؤسسة حكومية؛ قياس قدرات أكثر من مؤسسة حكومية تُعنى بالتصدي لمشكلة معينة أو قضية مشتركة؛ قياس قدرات مؤسسات مختلفة (حكومية، خاصة، دولية) تتشابه في طبيعتها أو في مجال اختصاصها معنية بالتصدي لقضية مشتركة. وتعتمد منهجية الأداة على ثلاث مراحل: التحضير وإجراء التقييم؛ استعراض النتائج وتحليلها؛ تحديد برامج الدعم وفقاً للأولويات. ويمكن استخدام الأداة في بيئات مختلفة في نطاق مرن ومفتوح وقابل للتطبيق الذاتي.

53- **مزايا الأداة:** تمكن الأداة صانعي السياسات من التالي:

(أ) التقييم الموضوعي من خلال تمكين المؤسسات المعنية من قياس قدراتها ذاتياً، وتحديد مكامن القوة والضعف في هذه القدرات وما تتطلبه من موارد واحتياجات، وتحديد دورية التقييم والمراجعة المناسبتين، وفق المنهجية المقترحة وبالشكل والتفصيل اللذين يرى المسؤولون ملاءمتهما في سياق المؤسسة؛

(ب) التفعيل المؤسسي، أي تمكين المؤسسات المعنية، بناءً على النتائج المجمّعة والمحلّلة وفق المنهجية وعن طريق برامج الدعم والتدريب المحددة على أساس النتائج، من زيادة فاعلية أدائها وفق الأولويات الخاصة بالظرف الراهن والموارد المحددة والقدرات المكتسبة من البرامج المذكورة؛

(ج) التطوير الاختباري، أي تمكين المؤسسات المعنية من الاستفادة من تعزيز قدرات مؤسسات أخرى في البيئة نفسها أو في بيئة أخرى مختلفة.

54- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** لقد تم عرض الأداة على كل من العراق واليمن ودولة فلسطين:

(أ) عقد ثلاث ورش عمل تدريبية للعراق، لفريق مؤلف من خبراء من وزارة التخطيط وممثلين عن الإدارات المحلية في قضاء الحمدانية في محافظة نينوى، خلال 2018-2019؛

(ب) عقد ثلاث ورش عمل تدريبية لليمن، لفريق من وزارة التخطيط ومن مختلف الوزارات، خلال 2018-2019؛

(ج) عقد ورشتي عمل تدريبية لدولة فلسطين، لفريق "الإدارة العامة للتخطيط الوظيفي وجدول التشكيلات" في ديوان الموظفين العام وأربع وزارات، خلال 2019-2020.

55- **الدول التي طبقت أو تطبق الأداة:**

(أ) العراق: لتقييم قدرات المؤسسات المحلية في إعادة النازحين إلى المناطق المحررة من الإرهابيين؛

(ب) اليمن: لتطوير قدرات التخطيط الاستراتيجي في ظروف الهشاشة للمعنيين في مختلف الوزارات والمؤسسات اللامركزية؛

(ج) دولة فلسطين: لتطوير قدرات فريق "الإدارة العامة للتخطيط الوظيفي وجدول التشكيلات" في ديوان الموظفين العام.

باء- تحليل وضع المؤسسات من منظور المساواة بين الجنسين ومساعدتها على تحقيقها

56- **الهدف من الأداة:** تهدف الأداة إلى مساندة المؤسسات على متابعة تقدمها في تحقيق المساواة داخلياً على مستوى عملها وتحديد الإجراءات اللازمة لحفز التقدم.

57- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** تعمل معظم المؤسسات الوطنية في ظل غياب منهجية عملية لقياس مدى التزام وتبني المؤسسة لمفهوم ومبادئ المساواة بين الجنسين.

58- **وصف الأداة:** تتضمن الأداة 15 مؤشر أداء تتمحور حول ستة مجالات وهي:

(أ) مجال المساءلة:

- سياسات المؤسسة وخططها.
- إدارة الأداء الوظيفي للموظفين والموظفات من منظور المساواة بين الجنسين.

(ب) مجال الإدارة القائمة على النتائج:

- التخطيط الاستراتيجي.
- الرصد وإعداد التقارير الدورية.

(ج) الإشراف:

- التقييم.
- التدقيق المؤسسي المراعي للمساواة بين الجنسين.
- مراجعة البرامج.

(د) الموارد البشرية والمالية:

- تتبُّع الموارد المالية.
- تخصيص الموارد المالية.
- البنيان المؤسسي والتكافؤ بين الجنسين.
- الثقافة المؤسسية.

(هـ) القدرات:

- تقييم القدرات.
- تطوير القدرات.

(و) الاتساق وإدارة المعرفة والمعلومات:

- توليد المعرفة ونشرها.
- الاتساق.

59- وتتوفر الأداة من خلال منصة إلكترونية يمكن استعمالها بطريقة تحفظ سرية معلومات كل مؤسسة.

60- **مزايا الأداة:** تمكن الأداة صانعي القرار من التالي:

(أ) توحيد مفهوم المساواة بين الجنسين بشكل عملي؛

(ب) متابعة التقدم المحرز وتحديد الفجوات على مستوى عمل المؤسسة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين؛

(ج) استخدام مقياس منزلق مشترك ومتدرج يرصد التقدم الذي تطمح إليه المؤسسة.

61- **عرض الأداة على الدول أو تدريب الدول عليها:** تم عرض الأداة على الدول عدة مرات كما يلي:

(أ) لجنة الإسكوا للمرأة في دورتها السابعة المنعقدة في مسقط في كانون الثاني/يناير 2016؛
(ب) لجنة الإسكوا للمرأة في دورتها الثامنة المنعقدة في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر 2017؛
(ج) لجنة الإسكوا للمرأة في دورتها التاسعة المنعقدة في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

62- **الدول التي طبقت أو تطبق الأداة:** لقد بدأت كل من الأردن وموريتانيا وقطر في استخدام الأداة.

خامساً- تقييم الحيز المالي والتبعات المالية للسياسات الاجتماعية

مرصد الإنفاق الاجتماعي: إطار متكامل لدعم السياسات المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة

(https://www.unescwa.org/sub-site/social-expenditure-monitor-arab-states)

63- **الهدف من الأداة:** تساعد الأداة الدول العربية على تقييم نفقاتها على السياسات الاجتماعية وتزودها بالمعلومات اللازمة لإعادة تخصيص الموارد للقطاعات الأكثر حاجةً لتحقيق التنمية.

64- **المشكلة/الفجوة التي تعالجها الأداة:** المرصد مصمم لرصد النفقات الاجتماعية العامة، وتزويد الحكومات بالمعلومات اللازمة لتحقيق التوازن بين أولويات الإنفاق العام، بهدف إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية، ومعالجة الفقر وأوجه عدم المساواة، وتحسين قدرات الشباب، وتعزيز التنويع الاقتصادي والإنتاجية والنمو. ولا تتوفر في الدول الأعضاء في الإسكوا حالياً آلية شاملة لرصد الإنفاق الاجتماعي العام وربطه بسياسات الاقتصاد الكلي بما يضمن التماسك. وفي أحيان كثيرة، تخصص اعتمادات الميزانية لدعم برامج متعددة ومتداخلة، وتفتقر السياسات إلى التناسق والفعالية لتلبية أولويات التنمية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظراً إلى الضغوط التي تثقل الميزانيات العامة في البلدان العربية، لا يستوفي هذا النمط من إدارة النفقات مقومات الاستدامة.

65- **وصف الأداة:** يقدم مرصد النفقات الاجتماعية الخدمات والوظائف الأساسية التالية: (أ) تحليل سيناريوهات الإنفاق الاجتماعي المختلفة وخيارات سياسات الاقتصاد الكلّي؛ (ب) تحديد النفقات المثلى لإعداد موازنة قائمة على الأداء؛ (ج) تقديم مؤشرات وبيانات عن البرامج والنفقات الاجتماعية؛ (د) توفير أداة داعمة تتيح للحكومات التركيز على احتياجاتها، بهدف الحصول على المزيد من التعاون الدولي والتمويل للتنمية المستدامة. كما يساعد المرصد في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عبر إرساء أسس العدالة الاجتماعية وتعزيز رأس المال البشري والنمو وتحسين جمع الإحصاءات المالية العامة.

66- **مزايا الأداة:** المرصد هو أداة تمكّن من ترشيد عناصر الإنفاق بغرض تقديم خدمات عامة عالية الجودة؛ وتوظيف "الاستثمارات الاجتماعية" الهادفة إلى تعزيز التنمية الشاملة للجميع والاستقرار الاجتماعي؛ وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الإيرادات مع الوقت.

67- **الدول التي طبقت أو تطبق الأداة:** يطبق كل من الأردن وتونس حالياً مشروعاً تجريبياً لإنشاء مرصد للنفقات الاجتماعية، كما وتُجري الإسكوا حالياً مناقشات مع العديد من الدول الأعضاء لتنفيذ مشروع رصد الانفاق الاجتماعي ضمن سياقاتها الوطنية.

سادساً- خلاصة

68- اللجنة التنفيذية مدعوة إلى أخذ العلم بحزمة الأدوات التي طورتها الإسكوا لدعم صانعي القرار في الدول العربية في بلورة سياسات متكاملة قائمة على الأدلة، والاطلاع عليها وإعطاء الملاحظات بشأن تطويرها، أو إبداء الاهتمام في تطبيق أيّ من الأدوات في السياق الوطني والعمل على تقديم طلب رسمي للتعاون الفني في هذا المجال.